



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
شباط / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN
FEBRUARY / 2025

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أبحاث ودراسات

٣٢

أخبار إقتصادية محلية

٣٤

أخبار مصرفية محلية

٣٥

صحافة متخصصة أجنبية



رؤية واقعية لإعادة الهيكلة

بين الإصلاح وحماية الحقوق

في ظل إقرار مشروع قانون إعادة هيكلة المصارف في مجلس الوزراء والتحضير لمناقشته في مجلس النواب، تطرح في الأوساط المصرفية جملة ملاحظات تهدف إلى إيجاد توازن واقعي بين الإصلاح المالي وحماية حقوق المودعين. الأزمة اللبنانية الراهنة تتجاوز حدود الأرقام والحسابات، فهي تعبير عن خلل طويل الأمد في بنية الإدارة العامة ومالية الدولة، ما أدى إلى أزمة نظامية غير مسبوقة، مما يحتم مقارنة قانونية خاصة. المصارف تخضع لتعاميم مصرف لبنان وسياساته وقد تشدد المركزي بتطبيقها في كافة الفترات وخاصة منذ اندلاع الأزمة وبالتالي لا يجوز تحميلها تبعات قرارات سيادية التزمت بها خلال هذه الفترة.

بعد أن حدد مشروع القانون متطلبات استثمارية المصارف، أصبح من الضروري وضع إجراءات أكثر ملاءمة للمصارف التي تلتزم بها وعدم التعميم في الإجراءات. في الجانب القضائي، من العدل إعادة النظر في بعض الآليات الإجرائية التي تنظم الطعن في قرارات الهيئة الخاصة الناظرة في أوضاع المصارف، من أجل إرساء توازن بين سرعة التنفيذ وضمانات التقاضي. أما النقطة الأهم فهي تتعلق بتوقيت سريان بعض المتطلبات الفنية، بحيث يتناسق تنفيذ القانون مع خارطة الطريق المالية المنتظرة وعلى رأسها قانون معالجة الفجوة المالية.

مقاربة إصلاحية

إن النجاح الفعلي لأي خطة تعاف مرهون بمقاربة وطنية متكاملة، تعترف بأن ما يمرّ به لبنان هو أزمة نظامية فريدة في تاريخ الدول الحديثة، وتستلزم حلولاً استثنائية لا تشبه ما طبق في أزمات عابرة أو تقليدية.

تتطلب هذه المقاربة من قاعدة صلبة قوامها العدالة والواقعية، وتشمل:

- الالتزام الصريح بمبدأ حماية حقوق المودعين ضمن أي خطة إعادة هيكلة، بما يتماشى مع الدستور، وأحكام مجلس شورى الدولة، والمبادئ القانونية المحلية والدولية.
- تسوية سريعة للحسابات الصغيرة، لما لها من أثر فوري على شريحة واسعة من المودعين.
- إنشاء آلية مالية لتعويض المودعين تدريجياً، تموّل من إمكانيات مصرف لبنان، وعائدات الدولة الحالية والمستقبلية، ومساهمات المصارف.
- خلق أدوات مالية مرنة قابلة للتداول، تعيد إلى المودعين حق الوصول إلى سيولة تدريجية.
- رسولة القطاع المصرفي بطريقة تضمن استثماريته، وتعزز دوره في تمويل الاقتصاد.

- تفعيل المساءلة العادلة، مع اتباع التدرج في المسؤوليات بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف.
- الربط الجدّي بين مسارات الإصلاح المالي والنقدي من جهة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام واستثمار أصول الدولة من جهة ثانية.

هذه المبادئ ليست تفصيلاً بل هي أساس لأي تعاف حقيقي. التحديّ اليوم هو في صياغة تشريعات عادلة، تطبق بشكل متزن، وتحترم هرمية الأمانة وتوزيع مسؤولياتها، وصولاً إلى حل مستدام يُنصف المودعين ويؤمن استمرارية تمويل القطاع المصرفي للاقتصاد المنتج.

صندوق النقد

برنامج صندوق النقد يشكّل منطلقاً عملياً لاستعادة الثقة وإرساء الاستقرار. في هذا السياق تجري مساعي جادة ومستمرة لرؤية إصلاحية مشتركة بين صندوق النقد والدولة اللبنانية والمصارف تعيد الثقة بالقطاع المالي وتؤمّن مقومات الخروج من الأزمة. لا يُنظر إلى برنامج صندوق النقد الدولي كشرط خارجي مفروض، بل كأطار محفز للإطلاق التعافوي وتعزيز الثقة بالاقتصاد من خلال انتظام السياسات النقدية والمالية وإتاحة التمويل الميسر. غير أن تطبيقه في الحالة اللبنانية يتطلب معالجات استثنائية تتجاوز المقاربات التقليدية، نظراً لكون الأزمة التي يواجهها لبنان غير مسبوقّة. ما يستوجب رؤية إصلاحية متكاملة ومبتكرة تراعي خصوصية الواقع اللبناني وتعقيداته.

في الخلاصة

إن جوهر أي نهوض اقتصادي لا يُبنى فقط على الشروط والمعايير، بل على إرادة تتبع من الداخل وتتكامل مع الخارج. ولبنان، في هذه اللحظة الحاسمة، أمام فرصة لإعادة تعريف دوره المالي والاقتصادي على أسس العدالة، والمهنية، والاستقرار. الشراكة العملية المطلوبة بين المصارف، الدولة، وصندوق النقد، لا تتخذ نظاماً منهاراً فحسب، بل تبني نموذجاً يُحتذى به في إعادة النهوض من الأزمات. بناءً عليه، إن أي نص تشريعي، وأي مسار تفاوضي، وأي خطة إنقاذ، لا بد أن تُصاغ بروح الإنصاف، لتتماشى ليس فقط مع تعقيدات الواقع، بل مع تحديات المستقبل.



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

شباط 2025

أولاً- الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في شباط ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ١١٣٨ شيكاً بقيمة ٢٢٣٩ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٣٤٦٧ شيكاً بقيمة قاربت الـ ٤٨,١ مليون دولار أميركي. وفي الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥، بلغ عدد الشيكات بالليرة ٢٤٢٣ شيكاً قيمتها ٥٠٧٣ مليار ليرة، ووصل عدد الشيكات بالعملات الأجنبية إلى ٦٨٧٧ شيكاً بقيمة ٩٤,٥ مليون دولار. نُذكر بأنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية والدولار

الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh (جدول رقم ١ أدناه)، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٤٠٤١ مليار ليرة في شباط ٢٠٢٥ مقابل ٥٥٠٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٤٧٠٦ مليارات ليرة في شباط ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ١٩,٥٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٩٣ مليون دولار مقابل ٧٨ مليون دولار و١٢٧ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦١,٠٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاصة في الشهرين الأولين من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
18	36	66	178	- العدد (آلاف)
9543	11860	9240	5311	- القيمة (مليار ليرة)
530167	329444	140000	29837	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
2	5	28	180	- العدد (آلاف)
171	438	1071	1987	- القيمة (مليون دولار)
85500	87600	38250	11039	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في شباط ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٠٥ ملايين دولار مقابل ١٤٢٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٣٤٨ مليون دولار في شباط ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ٢٨٣٤ مليون دولار في

الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ وارتفعت بنسبة ٤,١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته ٢٣,٤٪ في الفترة المذكورة. وتوزعت الواردات السلعية في الشهرين الأولين من العام

النباتية (٧,١٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٠,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها مصر (١٠,٣٪)، فاليونان (٩,٤٪)، ثمّ تركيا (٩,٢٪)، وإيطاليا (٦,٦٪).

٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٣١,١٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٠,٠٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٨,٧٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٨٪)، فمنتجات المملكة

جدول رقم 2

الواردات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2025-2022

نسبة التغيّر %، 2025-2024	2025	2024	2023	2022	
4,1+	2834	2723	2810	2545	الواردات السلعية (مليون دولار)
23,4+	2505	2030	1920	1914	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حصّتها ٤٢,٩٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٦,٢٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٠,٤٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٧,٦٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٦,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٣٠,٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٤,٨٪)، ثمّ الولايات المتحدة الأمريكية (٤,٣٪)، فسوريا (٣,٧٪)، ثمّ تركيا (٣,٤٪).

حركة التصدير

في شباط ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٣٠٠ مليون دولار، مقابل ٣٢٦ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢١٤ مليون دولار في شباط ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٦٢٦ مليون دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٤١,٣٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت

جدول رقم 3

الصادرات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2025-2022

نسبة التغيّر %، 2025-2024	2025	2024	2023	2022	
41,3+	626	443	464	782	الصادرات السلعية (مليون دولار)
1,2-	256	259	240	249	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



الحسابات الخارجية

- في شباط ٢٠٢٥، بلغ عجز الميزان التجاري ١١٠٥ ملايين دولار مقابل عجز قدره ١١٠٣ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١١٣٤ مليون دولار في شباط ٢٠٢٤. وتراجع عجز الميزان التجاري قليلاً إلى ٢٢٠٨ ملايين دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٢٢٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.
- في شباط ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٩١٩ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٧٥٣ مليون دولار -بخاصة بسبب ارتفاع أسعار الذهب عالمياً وبالتالي قيمة محفظته من الذهب- وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ١٦٦ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٢٢٠٨ ملايين دولار في كانون الثاني ٢٠٢٥. وفي الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي**

الموجودات الخارجية بما فيها الذهب بقيمة ٣١٢٧ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٢٦٧٨ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+٤٤٩ مليون دولار). أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ٣٠٤ ملايين دولار في شهر شباط ٢٠٢٥، وبحوالي ٨٤٠ مليون دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ٣٩٨ مليون دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٤٩٩ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٤٨٨ ألف م^٢ في الشهر الذي سبق و ٤٥٠ ألف م^٢ في كانون الثاني ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١١,٠% في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 4

مساحات البناء المرخص بها في الشهر الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
499	450	476	506

(مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

٦,٠% في العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

قطاع النقل الجوي

في شباط ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٢٣٩ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٢٣٩٣٩ شخصاً وعدد المغادرين ١٩٦٤٦٣ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٥ شخصاً فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٠٦٠ طناً مقابل ١٣٢٦ طناً للبضائع المشحونة. وفي الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها

- في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٨٤٧,٤ مليار ليرة مقابل ٢١٩٨,٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٤ و ٩٩٩,٤ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ٨٤,٨% في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠٢٤.
- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ١٥٢ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٤ مقابل ١٣٨ ألف طن في الشهر الذي سبقه و ١٩٣ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت تراجعاً نسبته

المطار بنسبة ٣,٤٪، في حين ازدادت حركة القادمين بنسبة ٩,٣٪.

من العام ٢٠٢٤، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ٧,٩٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٠,٩٪، وحركة شحن البضائع عبر

جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الشهرين الأولين من العامين 2024-2025

التغير، %	2025	2024	
7,9-	6658	7227	حركة الطائرات (عدد)
	54,3	37,4	منها: حصة الميديل ايست، %
9,3+	443624	405830	حركة القادمين (عدد)
	55,0	37,7	منها: حصة الميديل ايست، %
10,9-	407832	457739	حركة المغادرين (عدد)
	57,4	38,6	منها: حصة الميديل ايست، %
79,4-	89	432	حركة العابرين (عدد)
3,4-	8869	9181	حركة شحن البضائع (طن)
	35,7	20,1	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

في كل من بند التعليم وسلع وخدمات متفرقة والصحة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

بورصة بيروت

في شباط ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٨٠١٥٨٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٢٢,٤ مليون دولار مقابل تداول ١٠٣٣٧٣٣ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٣٠,٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١١٢٩٠٤٨ سهماً متداولاً بقيمة ٦٥,٨ مليون دولار في شباط ٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٤٤٤٧ مليون دولار مقابل ٢٥٦٠١ مليون دولار و١٧٩٩٤ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي شباط ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٧٤,٩٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ١٧,٣٪ للقطاع الصناعي و٧,٨٪ للقطاع المصرفي.

حركة مرفأ بيروت

في شباط ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٠٥ باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٥١٨٦١ طناً والمشحونة ٥٩٧١١ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١١٧٨٣ مستوعباً. وفي الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ١٠,٤٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٢,٠٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١٤,٩٪، في حين تراجع عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٦,٦٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في شباط ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٦٦٪ قياساً على الشهر الذي سبق، وبنسبة ١٥,٦٤٪ قياساً على شباط ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء التجهيزات المنزلية والاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الشهرين الأولين من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
30.2	189	سويسرا	10.8	306	الصين
14.9	93	الإمارات العربية المتحدة	10.3	293	مصر
4.3	27	الولايات المتحدة الأمريكية	9.4	265	اليونان
3.7	23	سورية	9.2	260	تركيا
3.4	21	تركيا	6.6	188	إيطاليا
3.4	21	العراق	4.7	132	الإمارات العربية المتحدة
3.2	20	اليونان	3.4	95	الولايات المتحدة الأمريكية
3.0	19	مصر	3.1	89	ألمانيا
2.2	14	كوريا	2.9	81	سويسرا
2.2	14	الأردن	2.5	72	فرنسا
1.9	12	الصين	2.4	69	المملكة العربية السعودية
1.8	11	قطر	2.2	62	البرازيل
1.6	10	ساحل العاج	1.9	54	الهند
1.4	9	اسبانيا	1.8	50	بلغاريا
1.4	9	المغرب	1.6	45	رومانيا
1.3	8	كندا	1.4	39	اسبانيا
20.1	126	دول أخرى	25.9	734	دول أخرى
100.0	626	مجموع الصادرات السلعية	100.0	2834	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2025			2024			2023	2022	2021	2020	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*					
2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	كانون الثاني
919.1	166.0	753.1	89.6	(71.8)	161.3	2099.7	(601.8)	(340.6)	(347.4)	شباط
			1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	آذار
			1160.7	64.0	1096.7	62.3	(229.4)	(546.0)	(240.6)	نيسان
			471.0	9.2	461.7	(5.6)	(402.3)	(180.7)	(887.7)	أيار
			(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	حزيران
			1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	(207.7)	38.7	(3046.4)	تموز
			1271.1	54.4	1216.7	145.1	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	آب
			1358.2	25.5	1332.7	470.2	48.5	784.6	(2107.7)	أيلول
			1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	192.8	(154.4)	(380.0)	تشرين الأول
			(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	(354.4)	159.9	(214.4)	تشرين الثاني
			(789.5)	(287.0)	(502.5)	591.3	17.1	(384.4)	(348.1)	كانون الأول
3127.5	449.4	2678.1	6439.9	725.9	5714.0	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م^٢)

كانون الثاني 2024 - كانون الثاني 2025

المحافظات	ك 24	النسبة (%)	ك 25	النسبة (%)
بيروت	9621	2.14	1329	0.27
جبل لبنان	118178	26.27	209394	41.93
البقاع	66259	14.73	26798	5.37
الشمال (1)	6574	1.46	5925	1.19
الشمال (2)	97605	21.69	142515	28.54
الجنوب	102708	22.83	86622	17.35
النيطية	48966	10.88	26823	5.37
المجموع	449911	100.00	499406	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
شباط 2024 - شباط 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير
شباط 24	1688	1690	3378	204329	208803	413132	219	413351	2908	1640
شباط 25	1619	1620	3239	223939	196463	420402	25	420427	3060	1326
التغير %	-4.1	-4.1	-4.1	9.6	-5.9	1.8	-88.6	1.7	5.2	-19.1

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
شباط 2024 - شباط 2025

التغير %	شباط 2025	شباط 2024
-13.9	105	122
-4.3	351861	367592
1.3	59711	58934
8.7	11783	10835
91.2	2914	1524

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠،

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار

كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. - وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة

جدول رقم 4

بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

هذه المحفظة قد انخفضت ٣٣٠٠ مليار ليرة في الشهرَيْن الأوّلين من العام ٢٠٢٥. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقّف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية في نهاية شباط ٢٠٢٥، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بجميع الفئات ٦٣٨٦٥ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٦٦ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. وعليه تكون

جدول رقم 5

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة الهئية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	0	0	0	ك 1 2024
100,00	2,19	4,75	46,51	22,35	13,09	7,13	3,98	0	0	0	ك 2 2025
100,00	2,22	4,82	47,17	22,12	12,90	6,74	4,04	0	0	0	شباط 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

في نهاية شباط ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٧,٢% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢٢,١%) والسندات من فئة ٥ سنوات (١٢,٩%). أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
16,7%	16,8%	22,5%	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
62,3%	63,1%	62,4%	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
0,7%	0,7%	0,5%	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
19,6%	18,9%	14,0%	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
0,8%	0,5%	0,6%	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبونددز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة،

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و ٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون

مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة

جدول رقم 7

مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و ١,١٪ للحكومات و ٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

جدول رقم 8

مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملاحق الإحصائي
التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العاويّن 2021 و 2020

التغير	2021	2020	مليار ليرة	
بالنسبة (%)	بالقيمة			
32.08	4921	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425	التنفقات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106	منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319	الإنتفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083	الرصيد الكلي
		5010	-977	الرصيد الأولي
		12.2	-21.0	الرصيد الكلي/التنفقات (%)

المصدر: وزارة المالية

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العاملة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

للقطاع الخاص بالليرة إلى ١١٥٤٢ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ١١٣٣٨ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ (١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤). وتُدرّج بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية
• الودائع والتسليفات بالليرة

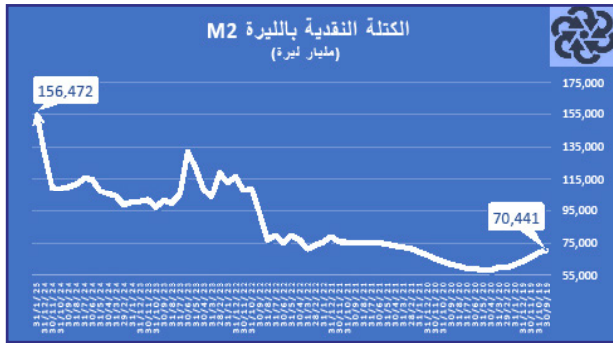
ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٧٧٠٧٢ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٧٥٧٠٥ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، و٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. كما ازدادت قليلاً التسليفات الممنوحة من المصارف



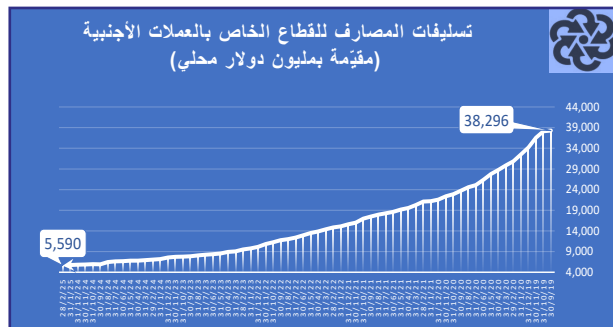
• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، قليلاً إلى حوالي ٧٧١٩٣ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٥ مقارنةً مع ٧٧٦٣٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، قليلاً إلى ١٥٦٣٨٨ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١٥٦٤٧٢ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، مقابل ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

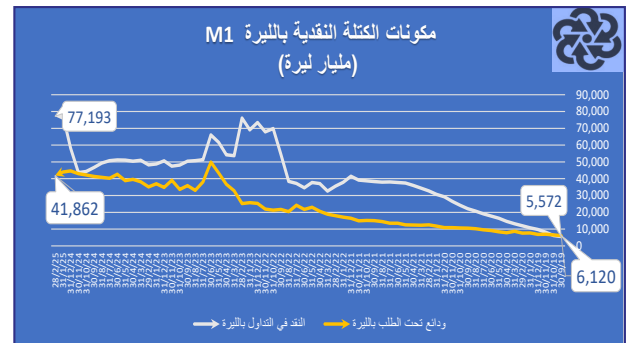


في حين تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية على نحو بسيط إلى حوالي ٥,٥٩ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥، موزعة بين حوالي ٤,٧٢ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٧ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٧٦ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ و ٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد استقرت على ١٥,٠٪ في نهاية شباط ٢٠٢٥، كما في نهاية الشهر الذي سبقه. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

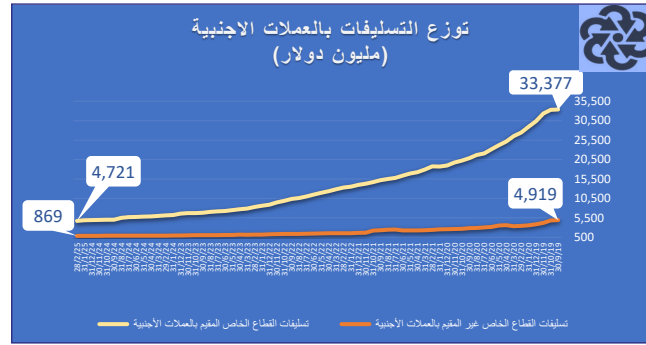
• وتراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة إلى ٨٢٩٨ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٨٥٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وهي تعرف منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية

ازدادت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف قليلاً إلى حوالي ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٧ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ (٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤). وتُذكر بأنّ هذه الودائع تراجعت بشكل مستمر منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمات ١٥١ و ١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض.



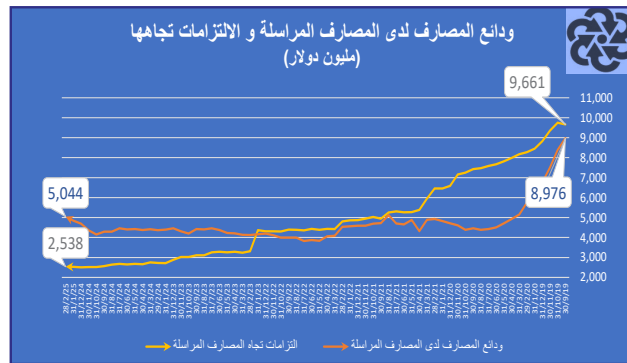


ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).

- ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٥,٠ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥ مقابل ٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥، في حين بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة على حوالي ٢,٥ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد تراجعت قليلاً إلى ٦,٤٪ في نهاية شباط ٢٠٢٥ مقابل ٦,٦٪ في نهاية الشهر الذي سبقه.

- بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، ما يقارب ٢,٥ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل حوالي ٢,٤ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ و ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢،



في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٧٩,٤ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ و ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان قليلاً إلى حوالي ٧٩,٢ مليار دولار



كانون الثاني ٢٠٢٥ و٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

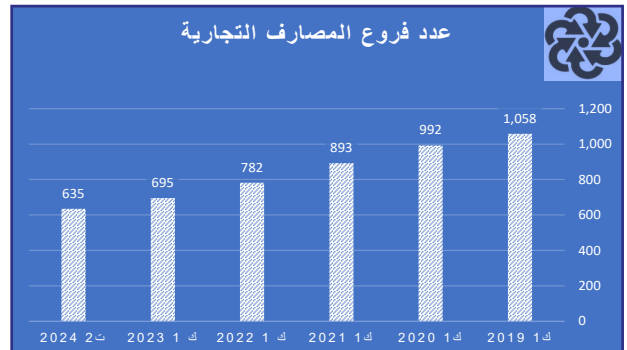
• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٤,٦ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٤,٧ مليارات دولار في نهاية



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٥ فرعاً في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٣٠٨٤ موظفاً في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ (وهو رقم قابل للتعديل).

• بلغت القيم الثابتة المادية حوالي ١,٢ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٥، وهو المستوى ذاته المسجل في نهاية كل من كانون الثاني ٢٠٢٥ وكانون الأول ٢٠٢٤.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

التوالي. يُذكر أن وزارة المالية متوقّفة عن إصدار أي من فئات سندات الخزينة بالليرة منذ كانون الثاني ٢٠٢٤.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية شباط ٢٠٢٥، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية مستقرة وبلغت ٦,٥٣٪ شأنها في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٩١٨ يوماً (٢,٥٢ سنة) مقابل ٩٣٣ يوماً (٢,٥٦ سنة) و٩٣٢ يوماً (٢,٥٦ سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على

في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً. على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٤٥٪ بالحدّ الأقصى في شباط ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٢٦,٠٨٪ مقابل ٣٣,٥٧٪ في الشهر الذي سبق و ٩١,٦٧٪ في شباط ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في شباط ٢٠٢٥، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٢,٨٦٪ مقابل ٣,٢٩٪ في الشهر الذي سبق (٠,٩٤٪ في شباط ٢٠٢٤)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٧,٥٩٪ مقابل ٥,٦٣٪ (٢,٤٧٪)

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

شباط 2025	كانون الثاني 2024	شباط 2024	
2,86	3,29	0,94	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,59	5,63	2,47	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
26,08	33,57	91,67	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٤,٢٩٪ مقابل ٢,٠٩٪ (٢,٥٥٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار

في شباط ٢٠٢٥، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٨٪ مقابل ٠,٠٤٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٤٪ في شباط ٢٠٢٤)، كما ارتفع

جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

شباط 2025	كانون الثاني 2025	شباط 2024	
0,08	0,04	0,04	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,29	2,09	2,55	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تشمل محفظته من سندات اليوروبندز العائدة للدولة اللبنانية والقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويفضّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة

جدول رقم 11
موجودات مصرف لبنان الخارجية
القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

شباط 2025	كانون الثاني 2025	شباط 2024	
26390	25774	18746	الذهب
10483	10342	9540	العملات الأجنبية
169	168	192	الأوراق المالية الأجنبية
37042	36284	28478	المجموع

المصدر : مصرف لبنان





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

شباط 25	ك 25	ك 24	شباط 24	البيان
				الموجودات
7098817	7110781	7129571	7271628	الموفورات
7611	6933	7180	8490	- أوراق نقدية
7091206	7103848	7122391	7263138	- ودائع لدى مصرف لبنان
433947	448977	454119	559517	ديون على القطاع الخاص المقيم
11398	11191	11433	10402	- بالليرات اللبنانية
422549	437787	442686	549115	- بالعملات الأجنبية
230864	220806	208357	208992	ديون على القطاع العام
8298	8557	8778	11065	منها: سندات بالليرة
220740	210357	197756	196061	سندات بالعملات
1827	1892	1823	1866	ديون مختلفة
890933	870304	848956	824110	موجودات خارجية
77914	77957	77989	83731	- قروض على غير المقيمين
451469	433641	420027	391136	- قروض على مصارف غير مقيمة
220528	220616	222810	218521	- موجودات خارجية أخرى
60480	60695	56073	67070	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
80543	77395	72057	63652	محفظه الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
223667	223673	222551	210758	القيم الثابتة
311483	329769	352724	220933	محفظه القطاع الخاص من الأوراق المالية
17623	16772	15326	23423	موجودات غير مصنفة
9207334	9221083	9231604	9319362	المجموع
				المطلوبات
6071415	6059122	6062160	6263936	ودائع القطاع الخاص المقيم
74252	72943	65177	48857	- ودائع بالليرة
5997162	5986179	5996983	6215078	- ودائع بالعملات الأجنبية
56145	56636	51576	62419	ودائع القطاع العام
1873924	1869419	1871676	1875893	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2820	2762	2718	2805	- بالليرات اللبنانية
1871104	1866657	1868959	1873088	- بالعملات الأجنبية
227146	226501	224295	244112	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
44151	46219	46234	25809	سندات دين
414673	418139	428536	284346	الأموال الخاصة
382894	384476	394917	237374	- أموال خاصة أساسية
31779	33663	33619	46971	- أموال خاصة مساندة
519880	545047	547127	562847	مطلوبات غير مصنفة
9207334	9221083	9231604	9319362	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

شباط 25	ك 25	ك 24	شباط 24	البيان
				الموجودات
3300063	3232383	3060111	2531578	الموجودات الخارجية :
2361873	2306802	2157141	1677748	- ذهب
(26390)	(25774)	(24102)	(18746)	(مقيم بملايين د.أ)
938190	925581	902970	853830	- عملات أجنبية*
(10483)	(10342)	(10089)	(9540)	(مقيمة بملايين د.أ)
228	260	264	320	ديون على القطاع الخاص
40427	41455	38575	42371	سلفات للمصارف التجارية
1044	1048	1065	2956	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
1486997	1486971	1486943	1486969	سلفات للقطاع العام
2795289	2871269	3020901	3589146	فروقات القطع
559208	559177	560023	569202	محفظة الأوراق المالية
636	541	540	527	القيم الثابتة
145989	141567	136633	122933	عمليات السوق المفتوحة المؤجلة
				أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
21710	18435	13674	8234	موجودات غير مصنفة
8351590	8353106	8318729	8354236	المجموع
				المطلوبات
85051	84936	65564	56821	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
7381366	7402651	7415818	7578893	ودائع المصارف التجارية
65651	69044	65533	57685	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
4483	4700	4787	5192	ودائع القطاع الخاص
570155	554551	533827	397538	التزامات تجاه القطاع العام
164693	164402	164400	162548	التزامات خارجية
(1840)	(1837)	(1837)	(1816)	(مقيمة بملايين د.أ)
62219	62219	62219	64347	الأموال الخاصة
17972	10603	6580	31212	مطلوبات غير مصنفة
8351590	8353106	8318729	8354236	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، بات احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

شباط 25	ك25	ك1 24	شباط 24	البيان
119055	121589	102718	83364	الكتلة النقدية M1
77193	77637	58077	48242	- النقد في التداول
41862	43952	44641	35123	- ودائع تحت الطلب بالليرة
6073968	6059604	6062923	6267935	الكتلة شبه النقدية
37333	34883	28268	15035	- ودائع أخرى بالليرة
6036635	6024721	6034655	6252899	- ودائع بالعملات الأجنبية
30726	32794	32809	23066	سندات دين
				النقد وشبه النقد
156388	156472	130986	98400	- بالليرات اللبنانية M2
6223749	6213986	6198450	6374365	- بالليرات والعملات M3
6232599	6223217	6208708	6397908	- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور
				عناصر التغطية :
1905945	1823585	1626243	1049173	ديون صافية على الخارج
2361873	2306802	2157141	1677748	- الموجودات بالذهب
(455927)	(483217)	(530898)	(628575)	- الموجودات بالعملات الأجنبية
4349100	4429743	4594527	5265819	وضعية القطاع العام المدينة
1553811	1558474	1573625	1676672	- ديون صافية على القطاع العام
2795289	2871269	3020901	3589146	- فروقات القطع
523059	536045	542272	678765	ديون على القطاع الخاص
13609	14203	13834	11535	- بالليرات اللبنانية
509450	521841	528438	667230	- بالعملات الأجنبية
(554355)	(575386)	(564592)	(619392)	مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)
6223749	6213986	6198450	6374365	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
شباط 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	97664.78	99955.33	99029.54	99256.96
الجنيه الاسترليني	110237.15	113405.45	112215.10	112787.90
الين الياباني	576.27	598.42	589.80	594.84
الدولار الكندي	60950.69	63085.92	62551.75	61997.78
الدولار الاسترالي	54988.80	57154.70	56374.06	55624.25
اليورو	91746.45	93912.35	93205.80	93106.85

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	شباط 25				ك 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.22	1.25	1.24	1.24	1.24	1.25	1.24	1.26
الين الياباني	154.29	158.35	156.51	155.19	155.19	158.35	156.51	150.63
الفرنك السويسري	0.90	0.92	0.91	0.91	0.91	0.92	0.91	0.90
اليورو	1.02	1.05	1.04	1.04	1.04	1.05	1.04	1.04
أونصة الذهب	2606.91	2800.72	2706.73	2800.72	2800.72	2800.72	2706.73	2854.66

المصدر : Bloomberg.com



التعديلات التي طرأت على كل من التعميمين الأساسيين ١٥٨ - ١٦٦

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

الأجنبية. وقد جاء التعميم الوسيط رقم ٥٩٢ في آب ٢٠٢١ ليعدّل المادة الأولى الرامية إلى تأمين هذا التسديد التدريجي للودائع المكوّنة في حسابات مفتوحة قبل ٢٠١٩/١٠/٣١. كما أضاف التعميم المذكور شروط وآلية تنفيذه على أن يتمّ اعتماد مجموع أرصدة الحسابات الدائنة للعميل المقيم وغير المقيم كافة بالعملة الأجنبية، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها (كالحساب المشترك أو بالاتحاد ...)، على أن تحتسب هذه الأرصدة كما هي موقوفة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ شرط ان يكون المبلغ ما زال متوفراً بتاريخ الإستفادة من احكام هذا القرار ولا يتعدى الرصيد المتوفر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١.

يحوّل الى «الحساب الخاص المتفرع» مبلغ يوازي ٥٠٠٠٠ دولار أميركي أو ما دون وذلك وفقاً للمبالغ المتوفرة في حسابات «صاحب الحساب» لدى المصرف المعني بالدولار الأميركي أو باي عملة أجنبية أخرى.

ويتم السحب من المبلغ المحوّل الى هذا الحساب مبلغ ٤٠٠ دولار أميركي، شهرياً لصاحب الحساب» يدفع نقداً و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنويًا، مبلغ ٤٨٠٠ دولار أميركي، اضافة الى ما يوازي ٤٠٠ دولار أميركي بالليرة اللبنانية، شهريًا، على أساس سعر ١٢٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد بعد أن كانت تُدفع على أساس السعر المعلن على المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة «Sayrafa»، يدفع منها ٥٠% «لصاحب الحساب» نقداً و ٥٠% بواسطة البطاقات المصرفية، ليضيف التعميم الوسيط رقم ٦٢٦ في حزيران ٢٠٢٢ و/أو الشكات و/أو التحاويل لتسديد مستحقات مترتبة على صاحب الحساب كالضرائب والرسوم وفواتير الكهرباء وغيرها وفقاً لرغبة العميل. ثمّ عدّل التعميم الوسيط رقم ٦٥٨ سعر ١٢٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد ورفعته إلى ١٥٠٠٠ وأضاف على ما ذكر عدم ترتيب أي عمولة أو نفقة مباشرة

أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٥٨ في منتصف العام ٢٠٢١ والمتعلّق بالإجراءات الإستثنائية لسداد تدريجي للودائع بالعملة الأجنبية للمودعين، في خطوة اعتبرت فرصة لهؤلاء لتحصيل جزء من وديعتهم بالدولار. ووفق بيانات مصرف لبنان، ارتفع عدد العملاء المستفيدين من التعميم ١٥٨ من ١٧٢١٢٨ عميل حصلوا على ما مجموعه ١,٢ مليار دولار أميركي حتى نهاية آب ٢٠٢٢ إلى ١٨٠٩٧٦ عميلاً حصلوا حوالي ١,٨ مليار دولار حتى نهاية نيسان ٢٠٢٣.

وفي مطلع العام ٢٠٢٤، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٦٦ الذي أتاح سحب المودعين مبلغ ١٥٠ دولار شهرياً من دولاراتهم لدى المصارف.

بالنظر إلى الظروف الطارئة التي تمرّ بها البلاد، قرّر مصرف لبنان مواصلة سياسة السداد التدريجي للودائع من خلال التعميم الوسيط المتعلّقة بكلّ من التعميمين ١٥٨ و ١٦٦، ليتمّ سحب دفعات استثنائية، وذلك إضافة إلى الدفعات الشهرية التي يسحبونها عادةً. ليتمّ بعدها زيادة قيمة الدفعة الشهرية للمستفيدين من التعميمين إلى ٥٠٠ د.أ. و ٢٥٠ د.أ. تبعاً بدءاً من آذار ٢٠٢٥.

فأدّت هذه التعديلات إلى توسيع قاعدة المستفيدين من كلّ من التعميمين ١٥٨ و ١٦٦ من تاريخ صدورهما لغاية نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥ إلى ٤٥٥٥٩٢ مستفيد ويشمل هذا الرقم الذين استفادوا سابقاً وصقّوا أرصدتهم والمستفيدين حالياً. ووصلت قيمة السحوبات التراكمية وفق التعميمين المذكورين إلى ٣,٦ مليارات دولار لغاية التاريخ المذكور. عليه، نلقي نظرة في هذا التقرير على مضمون كلّ من التعميمين الأساسيين رقم ١٥٨ و ١٦٦ مع كلّ التعديلات المرفقة والتي سمحت بزيادة عدد المستفيدين منهما. وذلك بالإضافة إلى كميّة توزيع المدفوعات بين مصرف لبنان والمصارف.

التعميم الأساسي رقم ١٥٨

في حزيران ٢٠٢١، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٥٨ الرامي إلى تسديد تدريجي لودائع العملات

وجاء **التعميم الوسيط رقم ٦٨٢** الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٣ ليتيح استفادة «صاحب الحساب» عن حساباته التي كانت موجودة لدى أي مصرف (المصرف المحوّل منه) بالعملات الأجنبية قبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١، وتمّ تحويلها بعد هذا التاريخ إلى مصرف آخر (المصرف المحوّل إليه) وذلك في حال تمّت إعادة المبالغ التي يحقّ له الاستفادة منها إلى «المصرف المحوّل منه». وتشمل هذه الحسابات، الحساب الذي كان «مشتركاً» في المصرف المحوّل منه وأصبح «فردياً» في المصرف المحوّل إليه أو الحساب الذي كان فردياً في المصرف المحوّل منه وأصبح مشتركاً في المصرف المحوّل إليه. كما ذكر التعميم أنّه لا يمكن أن يزيد مجموع ما يستفيد منه «صاحب الحساب» عن ٥٠٠٠٠ دولار أميركي.

كما أصدر مصرف لبنان في شباط ٢٠٢٤ **التعميم الوسيط رقم ٦٨٧** ليوضح أنّه لا يستفيد «صاحب الحساب» من أحكام التعميم الأساسي ١٦٦ المتعلّق بإجراءات استثنائية لتسديد الودائع المكوّنة بعد تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١ بالعملات الأجنبية، عن أي حسابات له بالانفراد أو بالإشتراك أو بالإتحاد من أي مصرف كان بمجرد ان استفاد من أحكام التعميم الأساسي رقم ١٥٨. فيما جاء **التعميم الوسيط رقم ٦٩٧ في حزيران ٢٠٢٤** ليضيف على ذلك طوال «الدورة السنوية» (Yearly Cycle) المعتمدة لتطبيق هذا القرار، الممتدة من أول تموز إلى آخر حزيران من كل سنة، والتي يستفيد خلالها من أحكام هذا القرار. وتقرّر ذلك بعد انعقاد جلسة المجلس المركزي لمصرف لبنان في ٢٠٢٤/٦/٢٦ لتجديد العمل بالتعميم ١٥٨ و١٦٦ لمدة سنة قابلة للتجديد اعتباراً من ١ تموز ٢٠٢٤، بالإضافة إلى توسيع مروحة المستفيدين ليتيح، من بين أمور أخرى، الاستفادة من التعميم ١٦٦ حتى لو كان قد استفاد من التعميم ١٥٨ في السابق.

وكان يتمّ تأمين السيولة لمتطلبات التعميم ١٥٨ مناصفةً من سيولة المصرف المعني لدى المراسلين في الخارج ومن التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحزّرها هذا الأخير لهذه الغاية. وجاءت سلسلة التعاميم الوسيطة المذكورة في المقدمة لتعدّل التعميم الأساسي رقم ١٥٨، حيث أضاف **التعميم الوسيط ٧٠٩** (أيلول ٢٠٢٤) إستثنائياً إمكانية سحب دفعتين خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٤، ثمّ لحقت به كلّ

أو غير مباشرة من أي نوع كانت على هذه العملية. ولا يستفيد «صاحب الحساب» من التعميم ١٥١ (الصادر في نيسان ٢٠٢٠) عن أي حسابات له بالانفراد أو بالإشتراك أو بالإتحاد وذلك طول فترة استفادته من التعميم ١٥٨. كما عدّل **التعميم الوسيط رقم ٥٩٧ الصادر في أيلول ٢٠٢١** بعض بنود التعميم الأساسي ومنها المذكورة أخيراً ليضيف عليها وذلك في المصرف نفسه دون أن يمس ذلك بحقه بالاستفادة من التعميم ١٥١ من أي مصرف آخر.

وفي هذا الإطار، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف المذكورة رقم ٢٠٢١/٤ توجّهت فيها إلى المصارف للطلب منها إعداد آلية تطبيق التعميم الأساسي رقم ١٥٨ وشرحها للعملاء وطريقة تقديم المراجعات أو الشكاوى من قبلهم. لتصدر اللجنة لاحقاً **المذكرة رقم ٢٠٢١/٨** طالبةً من المصارف التصريح عن بعض المعلومات المتعلّقة بالتعميم المذكور على أساس أسبوعي وشهري ضمن المهل الموضوعية لإرسال التصاريح الأسبوعية والشهرية إلى لجنة الرقابة.

في تموز ٢٠٢٣، أصدر مصرف لبنان تعديلاً للتعميم الأساسي رقم ١٥٨ من خلال **التعميم الوسيط رقم ٦٧٤** ليتيح سحب مبلغ ٤٠٠ دولار أميركي، شهرياً من المبالغ المحوّلة إلى الحسابات الخاصة المتفرعة قبل ٢٠٢٣/٧/١ تُدفع نقداً لـ «صاحب الحساب» و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد (Fresh Account) دون عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة. على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ ٤٨٠٠ دولار أميركي. كما أتاح التعميم سحب مبلغ ٣٠٠ دولار أميركي، شهرياً، من المبالغ المحوّلة إلى هذه الحسابات بعد ٢٠٢٣/٦/٣٠ (وقد عدّلت بالذين لم يستفيدوا من أحكام هذا القرار قبل تاريخ ٢٠٢٣/٧/١ من خلال **التعميم الوسيط رقم ٦٧٨** في أيلول ٢٠٢٣)، تُدفع نقداً لـ «صاحب الحساب» و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد (Fresh Account) دون عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ ٣٦٠٠ دولار أميركي، ليلغي بذلك السحب بالليرة اللبنانية.

السنوي من المصارف كافة خلال الدورة الحالية التي تنتهي بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ ليصبح ٧٢٠٠ دولار للمستفيدين من التعميم قبل تاريخ ٢٠٢٣/٧/١ و ٥٩٠٠ دولار للعملاء الذين لم يستفيدوا من التعميم قبل التاريخ المذكور. ويتم تأمين السيولة لتلبية متطلبات هذا القرار في ما يخص الجزء من الدفعة الشهرية الذي لا يتجاوز ٣٠٠ و ٤٠٠ دولار مناصفة من سيولة المصرف المعني لدى المرسلين في الخارج ومن رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحزرها هذا الأخير لهذه الغاية، فيما يتم تأمين السيولة للجزء الذي يتخطى هذه المبالغ بالكامل من رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحزرها هذا الأخير لهذه الغاية.

وبعد الدفعات الشهرية الاستثنائية التي برزت ضمن التعميم الأساسي ١٥٨، تم تعديل سقف السحب السنوي من المصارف كافة خلال الدورة الحالية التي تنتهي بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ على الشكل التالي:

من التعميم الوسيطة رقم ٧١٣ (تشرين الأول ٢٠٢٤)، ٧١٧ (تشرين الثاني ٢٠٢٤) و ٧٢٠ (كانون الأول ٢٠٢٤) لتضيف إمكانية سحب دفعة خلال كل من شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٤ وكانون الثاني ٢٠٢٥، وذلك إضافة إلى الدفعات الشهرية. وتطبق أحكام هذا القرار على الأشخاص الذين وقّعوا على رفع السرية المصرفية قبل ٢٠٢٤/٩/٢٥ و ٢٠٢٤/١١/١٠ و ٢٠٢٤/١١/٢٦ في ما يخص الدفعات الإستثنائية في التواريخ الأربعة على التوالي.

هنا، بات يتم تأمين السيولة لتسديد الدفعات الإضافية بالكامل من التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحزرها هذا الأخير لهذه الغاية.

ثم جاء التعميم الوسيط رقم ٧٢٩ في شباط ٢٠٢٥ ليعدّل المبالغ السابقة على أن تصبح ٥٠٠ دولار شهرياً على ألا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ ٦٠٠٠ دولار أميركي. وعليه، تم تعديل سقف السحب

سقف السحب السنوي (د.أ.)		خلال شهر	عدد الدفعات الإضافية	الدفعة الأساسية (د.أ.)		الصادر في	التعميم الوسيط
الذين لم يستفيدوا قبل 2023/7/1	للمستفيدين قبل 2023/7/1			الذين لم يستفيدوا قبل 2023/7/1	للمستفيدين قبل 2023/7/1		
4200	5600	ت 1 2024	دفعتين	300	400	أيلول 2024	709
4500	6000	ت 2 2024	دفعة واحدة	300	400	ت 1 2024	713
4800	6400	ك 1 2024	دفعة واحدة	300	400	ت 2 2024	717
5100	6800	ك 2 2025	دفعة واحدة	300	400	ك 1 2024	720
5900	7200	آذار 2025	-	500	500	شباط 2025	729

المصدر : تعاميم مصرف لبنان

حزيران ٢٠٢٤ على أن يقوم كل مصرف عامل في لبنان إستثنائياً بما يلزم لتأمين تسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية من غير «الأموال النقدية» والمكونة قبل تاريخ ٢٠٢٣/٦/٣٠ والتي لا يستفيد منها أصحابها من التعميم الأساسي رقم ١٥٨.

التعميم الأساسي رقم ١٦٦ وفي شباط ٢٠٢٤، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٦٦ المتعلق بإجراءات إستثنائية لتسديد الودائع المكونة بعد تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١ بالعملات الأجنبية، ليعدّل لاحقاً بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٩٨ في

حساباتهم حركة شيكات مصرفية تدل على تجارة شيكات بعد ٢٠١٩/١٠/٣١، والذين حوّلوا بعد هذا التاريخ ودائع من الليرة إلى العملات الأجنبية بما يوازي أو يزيد عن ٣٠٠٠٠٠٠ دولار أميركي بإستثناء تعويضات نهاية الخدمة للقطاعين العام والخاص، والأشخاص الذين سددوا بعد هذا التاريخ بالليرة اللبنانية أرصدة قروض ممنوحة لهم بالعملات الأجنبية بما يوازي أو يزيد عن ٣٠٠٠٠٠٠ دولار أميركي، الأشخاص الذين حوّلوا بعد ٢٠١٩/١٠/٣٠ أرصدة قروضهم من العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية بما يوازي أو يزيد عن ٣٠٠٠٠٠٠ دولار أميركي، والأشخاص الذين استفادوا من عمليات صيرفة وقاموا بشراء ما يوازي أو يزيد عن ٧٥٠٠٠ دولار أميركي والأشخاص الذين يستفيدون من التعميم ١٥٨ من أي مصرف كان وذلك خلال الدورة السنوية (Yearly Cycle) المعتمدة في التعميم ١٦٦ والممتدة من أول تموز إلى آخر حزيران من كل سنة (النموذج الجديد وفق التعميم الوسيط رقم ٧١١ الصادر في تشرين الأول ٢٠٢٤).

ويتمّ تأمين السيولة مناصفة من سيولة المصرف المعني ومن رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحزرها الأخير لهذه الغاية. وجاءت سلسلة التعميم الوسيطة رقم ٧١٠ (أيلول ٢٠٢٤)، ٧١٤ (تشرين الأول ٢٠٢٤)، ٧١٨ (تشرين الثاني ٢٠٢٤)، ٧٢١ (كانون الأول ٢٠٢٤) لتعدّل التعميم الأساسي رقم ١٦٦، حيث أضاف التعميم ٧١٠ إستثنائياً إمكانية سحب دفعتين خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٤، ثمّ لحقت به كلّ من التعميم الوسيطة رقم ٧١٤، ٧١٨ و٧٢١ لتضيف إمكانية سحب دفعة خلال كلّ من شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٤ وأخرى في كانون الثاني ٢٠٢٥، وذلك إضافة إلى الدفعات الشهرية. وتطبّق أحكام هذا القرار على الأشخاص الذين وقّعوا على رفع السرية المصرفية قبل ٢٠٢٤/٩/٢٥ و٢٠٢٤/١١/١١ و٢٠٢٤/١١/٢٦ و٢٠٢٤/١٢/٢٤ في ما يخصّ الدفعات الإستثنائية في التواريخ الأربعة على التوالي، ليعدّل التعميم الوسيط ٧٢٨ ابتداءً من آذار ٢٠٢٥ الدفعات الشهرية إلى ٢٥٠ د.أ. كما ذكرنا أعلاه.

يتضمّن التعميم تحويل مبلغ يوازي ٦٧٠٠ دولار أو ما دون وفقاً للمبالغ المتوفّرة في حسابات «صاحب الحساب» لدى المصرف المعني بالدولار الأميركي أو بأي عملة أجنبية أخرى

عند صدور التعميم الأساسي، كان يتمّ التحويل إلى «الحساب الخاص المتفرع» موضوع هذا القرار مبلغ يوازي ٤٣٥٠ دولار أميركي أو ما دون وفقاً للمبالغ المتوفّرة في حسابات «صاحب الحساب» لدى المصرف المعني بالدولار الأميركي أو بأي عملة أجنبية أخرى. أمّا في حال كان الحساب حساباً مشتركاً أو متحداً، فلا يتمّ الإستفادة منه إلاّ بمبلغ حده الأقصى ١٨٠٠ د.أ. سنوياً.

يتمّ السحب من «الحسابات الخاصة المتفرعة» موضوع هذا القرار مبلغ ١٥٠ د.أ. يدفع نقداً، شهرياً، لـ «صاحب الحساب» و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج أو ايداعه في حساب جديد وذلك دون ان يتم ترتيب أي عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة من أي نوع كانت على هذه العملية وعلى ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه عملاً بهذه المادة، من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ ١٨٠٠ د.أ. من المصارف كافة.

ووفق التعميم الوسيط رقم ٦٩٨، وبغية استفادة أي شخص طبيعي صاحب حساب، راشد أو قاصر، مقيم أو غير مقيم، يُعتمد مجموع أرصدة حساباته الدائنة كافة بالعملات الأجنبية، من غير «الأموال النقدية»، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها لدى أي مصرف على حدة، على أن تُحتسب هذه الأرصدة كما هي موقوفة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٣٠.

يستفيد من هذا القرار صاحب الحسابات لأجل عند انتهاء آجالها والضمانات النقدية المقدّمة من صاحب الحساب عند تحريرها وحساباته التي تُعتبر بمثابة استمرار لحساباته المفتوحة لدى المصرف نفسه قبل تاريخ ٢٠٢٣/٦/٣٠، تشمل هذه الحسابات الحساب المشترك الذي أصبح فردياً أو الحساب الفردي الذي أصبح مشتركاً أو الحساب الذي يتمّ تحويله إلى الورثة أو الموصى لهم أو الحساب المجمّد الذي أصبح جارياً، على أن يستفيد فقط صاحب الحساب الأساسي المحوّل منه تلك المبالغ. كما أتاح التعميم الاستفادة من التعميم رقم ١٦٦ حتى لو كان استفاد من التعميم ١٥٨ في السابق، ليلغي أحكام التعميم الوسيط رقم ٦٨٧ المتعلّق بالتعميم الأساسي ١٥٨ والصادر في شباط ٢٠٢٤.

لكن، لا يستفيد من هذا القرار إذا كان من الأشخاص المحدّدين في المادة الثانية من التعميم الأساسي ١٥٤ ولم يقوموا بإعادة النسبة المطلوبة، والأشخاص الذين تظهر

الخارج أو إيداعه في حساب جديد (Fresh Account) على ألا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه سنوياً مبلغ ٣٠٠٠ دولار أميركي من المصارف كافة. بذلك، تمّ تعديل سقف السحب السنوي من المصارف كافة خلال الدورة الحالية التي تنتهي بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ ليصبح ٢٩٥٠ دولار أميركي. وبعد الدفعات الشهرية الإستثنائية التي برزت ضمن التعميم الأساسي ١٦٦، تمّ تعديل سقف السحب السنوي من المصارف كافة خلال الدورة الحالية التي تنتهي بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ على الشكل التالي:

وفقاً لرغبة العميل بحيث يكون له كامل الحرية بتحديد كامل قيمة المبلغ الذي يمكنه الإستفادة منه لايداعه في «الحساب الخاص المتفرع» بما يفوق المبلغ العائد لمدة الدورة السنوية الواحدة (One year cycle). أما في حال تعدّد الحسابات لدى مصرف معيّن، وكانت احداها مشتركة أو متحدة، فلا يتم الإستفادة إلا بمبلغ حدّه الأقصى ٣٠٠٠ دولار أميركي سنوياً. ويتمّ سحب مبلغ ٢٥٠ دولار أميركي شهرياً من الحسابات الخاصة المتفرّعة، بدلاً من ١٥٠ دولار أميركي، وتدفع نقداً و/أو عن طريق تحويل إلى

التعميم الوسيط	الصادر في	الدفعة الأساسية (د.أ.)	عدد الدفعات الإضافية	خلال شهر	سقف السحب السنوي (د.أ.)
710	أيلول 2024	150	دفعتين	تشرين الأول 2024	2100
714	ت 2024	150	دفعة واحدة	تشرين الثاني 2024	2250
718	ت 2024	150	دفعة واحدة	كانون الأول 2024	2400
721	ك 2024	150	دفعة واحدة	كانون الثاني 2025	2550
728	شباط 2025	250	-	آذار 2025	2950

المصدر : تعاميم مصرف لبنان

بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحرّرها الأخير لهذه الغاية. وتمّ مؤخراً، عند إعداد هذا التقرير، إصدار التعميم الوسيط رقم ٧٣١ في آذار ٢٠٢٥ المتعلّق بتوظيفات المصارف الإلزامية، ليجب على المصارف كافة العاملة في لبنان أن تودع لدى مصرف لبنان، لقاء الفوائد التي يمنحها هذا الأخير على الودائع لديه لأجل بالعملات الأجنبية، نسبة ١١% بدلاً من ١٤% من العناصر المطلوبة المكونة بالعملات الأجنبية. على أن يتمّ استعمال الفرق الناتج عن التخفيض المذكور من قبل مصرف لبنان، حصراً، لتأمين السيولة المتوجبة عملاً بالتعميمات الوسيطتين رقم ١٥٨ و ١٦٦.

وبعد التعديل الأخير الذي رفع السحب من «الحسابات الخاصة المتفرّعة» من ١٥٠ دولار أميركي شهرياً إلى ٢٥٠ دولاراً، بات يتمّ تأمين السيولة لتلبية متطلّبات هذا القرار وفقاً لما يلي:

- في ما يخصّ الجزء من الدفعة الشهرية الذي لا يتجاوز ١٥٠ دولار أميركي مناصفة من سيولة المصرف المعني ومن رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحرّرها الخير لهذه الغاية.
- في ما يخصّ الجزء من الدفعة الشهرية الذي يفوق ١٥٠ دولار أميركي بالكامل من رصيد التوظيفات الإلزامية



الدعم الدولي للجيش وتعزيز سيادة الدولة، مشدداً على أن «النمو بقيادة القطاع الخاص هو مستقبل لبنان، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون شراكة حقيقية مع المجتمع الدولي».

قرض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لإصلاح الكهرباء

في ٢٤ نيسان ٢٠٢٥، وعلى هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، وقّع وزير المالية ياسين جابر والمدير الاقليمي في البنك الدولي جان كريستوف كاريه قرضاً بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مخصصاً لمعالجة موضوع الكهرباء في لبنان.

واعتبر جابر ان هذا القرض سيشكل دفعاً قوياً لخطوات الإصلاح التي يقوم بها لبنان في قطاع الكهرباء، فيما اعتبر كاريه التوقيع لحظة مفصلية في شراكة البنك مع لبنان ونقطة تحوّل حاسمة نحو تنفيذ الإصلاحات الحيوية اللازمة لهذا القطاع. وكان هناك انتظار لتعيين الهيئة التنظيمية وتطبيق القانون الذي وُضع منذ فترة طويلة، واليوم ثمة خطوات حقيقية نحو إحداث تغيير كبير في طريقة إدارة قطاع الكهرباء في البلاد. تعيين الهيئة الناظمة هو إصلاح بنيوي حقيقي، ويسهم القرض في المضي قدماً في مسار الإصلاح. ويهدف إلى تمكين خدمات كهرباء أنظف وأكثر موثوقية وكفاءة في لبنان. وبأني ذلك بعد عقود من انخراط البنك من خلال الدعم الفني والتحليلي. وهذا المشروع ضروري لأن خدمات الكهرباء غير موثوق بها حالياً، وكانت من الأسباب في عدم الاستقرار الاقتصادي ولأن هذا المشروع يشكل أساساً لدعم بناء الدولة، وتحسين سبل العيش، والمساهمة في تعافي الاقتصاد اللبناني.

٥٨٦ مليون دولار خسائر القطاع الزراعي

وفقاً لتقييم نشرته منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، التابعة للأمم المتحدة، بلغت خسائر القطاع الزراعي في لبنان جراء العدوان الإسرائيلي حوالي ٥٨٦ مليون دولار. وفي التقييم الذي أطلقته المنظمة بالتعاون مع وزارة الزراعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية للخسائر خلال المدة الممتدة من تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى تشرين الثاني ٢٠٢٤، تبين أن القطاع الزراعي في لبنان تكبد أضراراً كبيرة تقدّر بحوالي ١١٨ مليون دولار، في حين تقدّر الخسائر بحوالي ٥٨٦ مليون دولار.

وتبلغ احتياجات القطاع الزراعي لإعادة الإعمار والتعافي، وفقاً للتقييم نفسه، حوالي ٢٦٣ مليون دولار، منها ٩٥

مؤشر "بلوم انفست" لشهر شباط

انخفض مؤشر مدراء المشتريات بدرجة طفيفة من ٥٠,٦ نقطة في كانون الثاني ٢٠٢٥ (أعلى قراءة منذ أيار ٢٠١٣) إلى ٥٠,٥ نقطة في شباط ٢٠٢٥ ولكنه ظلّ ضمن مستوى النمو. كما كانت جميع المؤشرات الفرعية في المنطقة الإيجابية. ومن الجدير بالملاحظة أن أسعار مستلزمات الإنتاج ارتفعت وأدت إلى ارتفاع أسعار الشراء التي تحملها المستهلكون. وساهم انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة مؤيدة للإصلاح في تحسين مستوى ثقة شركات القطاع الخاص اللبناني. كما أن الحكومة الجديدة ملتزمة بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات.

عودة الوفد اللبناني إلى اجتماعات صندوق النقد والدعم مرتبط بإنجاز الإصلاحات

اختتم الوفد اللبناني برئاسة وزير المال ياسين جابر لقاءاته في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن بسلسلة لقاءات من أبرزها عقد طاولة الحوار للتمويل اللبناني في مجال التعافي وإعادة الإعمار من خلال مشروع المساعدة الطارئة للبنان (LEAP). وأكد جابر باسم الحكومة اللبنانية التزامها مسار الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي، مشدداً على أن «البلاد أمام فرصة تاريخية لاستعادة ثقة المجتمع الدولي والمواطنين اللبنانيين على حد سواء».

ولفت إلى أن «الحكومة الجديدة، بدعم من رئيس الجمهورية المنتخب حديثاً، شرعت في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية، شملت إقرار موازنة ٢٠٢٥، إطلاق إصلاحات في قانون السرية المصرفية، وتطوير قوانين ضريبية حديثة، وتعزيز الحوكمة والرقابة في مؤسسات الدولة، ولا سيما في قطاعات الطاقة، والطيران، والاتصالات».

وأشار إلى أن «الحكومة تسعى إلى إعادة هيكلة القطاع المالي عبر إقرار قانون الفجوة المالية واستراتيجية استعادة الودائع، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى إصلاحات نقدية مرتقبة في مصرف لبنان».

وفي ما يتعلق بالأضرار الناجمة عن الحرب الأخيرة، أوضح جابر أن «لبنان يواجه حاجات تعافي وإعادة إعمار تُقدّر بـ ١١ مليار دولار»، داعياً المجتمع الدولي إلى «المساهمة في برنامج LEAP الممول من البنك الدولي بقيمة مليار دولار، والذي يشكل الآلية الأساسية للتمويل»، داعياً إلى توسيع

استراتيجية تحتاج الى آلية تنفيذية تساعدها. كذلك أكد العمل على مكنته الوزارة لتجنّب التعاطي المباشر بين الموظفين وصاحب العلاقة، وهذا يتيح للمواطن أو صاحب المعمل انجاز معاملاته الكترونياً فتكون الخدمة أسرع وأكثر فاعلية وتحدّ من إمكان الفساد، بالإضافة إلى مكنته طريقة العمل داخل الوزارة workflow، ورقمنة الداتا واستيعابها ضمن الخوادم (servers)، وهذا يتم بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للإمءاء (UNDP).

وكشف عيسى الخوري عن العمل على مسح صناعي جديد، لأنه من المهم معرفة أماكن وجود المؤسسات الصناعية ومساعدة أصحابها على تنظيم أوضاعهم وتسويتها بشكل قانوني، ولا سيما ان معظمها معامل صغيرة وموجودة في مناطق سكنية. كذلك ستقوم الوزارة بتأسيس مجموعات صناعية صغيرة mini industrials clusters وذلك بالتنسيق مع البلديات المعنية، ما يساهم في احتضان هذه المؤسسات وتخفيض كلفة إنتاج الكهرباء والصيانة والأمن وتدارك المخاطر البيئية. وهنا الإشارة إلى أنه يتم التفاوض مع مؤسستين يمكن التعاون معهما في إنجاز هذا الموضوع وسيتخذ نحو ٨ أشهر للتنفيذ.

هذا وأعلن عيسى الخوري تشكيل هيئة تعزيز الصادرات، وهي تتألف من مستشارين يقومون بدراسة عن حاجات الأسواق الأساسية التي يصدر إليها لبنان لزيادة نسبة هذه الصادرات ولمعرفة ما إذا يمكن تصدير صناعات لبنانية أخرى، مؤكداً ان هذه الخطوة تساعد القطاع الصناعي على رفع التصدير.

واقع الأمن الغذائي في لبنان:

كشفت التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي عن بيانات جديدة بوضع الأمن الغذائي في لبنان بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. وذكرت البيانات أن ١٧٪ من الأسر اللبنانية غير قادرة على تأمين نظام غذائي كاف، في حين أن هناك ٣٩٪ من اللاجئين السوريين يواجهون الأمر نفسه، وكذلك ٣٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين.

في المقابل، أوضحت بيانات برنامج الأغذية العالمي أن عدد الأشخاص المقيمين من لبنانيين وجنسيات أخرى، الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في لبنان (حوالي ٣٠٪ من السكان)، منهم ٢٠١٠٠٠ شخص في المرحلة الرابعة، أي حالة الطوارئ.

مليون دولار حُدّدت كألوية لعامي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦، مع الإشارة إلى أن المناطق الأكثر تضرراً تتركز في جنوب لبنان وسهل البقاع.

وأكدت المنظمة أن هناك حاجة ماسة إلى دعم فوري لاستئناف الأنشطة الزراعية وتربية المواشي وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، داعيةً إلى تركيز الجهود على استعادة الأصول الزراعية كإعادة زراعة المحاصيل الدائمة، وإعادة تكوين الثروة الحيوانية، وتأهيل المزارع والبنى التحتية الزراعية مثل البيوت البلاستيكية، وأنظمة الري، والآلات الزراعية. وعلى المدى المتوسط، تشمل الأولويات، التي حدّدها التقييم، تعزيز سلاسل القيمة الزراعية الأساسية وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية كمياه الري والطاقة المستخدمة في الزراعة والغابات ومصائد الأسماك.

ورش العمل الإصلاحية في القطاع الصناعي

عقد وزير الصناعة جو عيسى الخوري مؤتمراً صحافياً في الوزارة، عرض فيه الواقع الإداري فيها وكيفية العمل على تحسينه والورش الإصلاحية التي يعمل على تنفيذها. كما أشار إلى أن القطاع الصناعي هو أكبر ربّ عمل في لبنان ويضمّ ٢١٠ آلاف عامل وموظف تقريباً، ويصدّر نحو ٢٥٠٠ مليون دولار، ويُنْتج أكثر من ١٥٠٠ منتج، ويساهم بحوالي ١٠ مليارات دولار من الناتج المحلي. لذلك يمكن اعتبار القطاع الصناعي قطاعاً سيادياً بامتياز، إذ يؤمّن الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي.

من أساس الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية هو العجز في الميزان التجاري ومعذّله السنوي ١٥ مليار دولار، أي أن حجم الاستيراد هو بحدود ١٨ مليار دولار سنوياً مقابل ٣ مليارات دولار سنوياً حجم التصدير. بالتالي لبنان يقع في عجز تجاري سنوي يبلغ ١٥ مليار دولار، يتأمّن تسديد جزء منه من تحويلات المغتربين ومن الخدمات التي تقوم بها مؤسسات لبنانية في الخارج، فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية في القطاع العقاري والسياحة والتدفّقات المالية الأخرى.

وشرح عيسى الخوري الورش الإصلاحية التي باشر تنفيذها لتطوير العمل في الوزارة، وأبرزها: وضع الاستراتيجية الصناعية الوطنية، بالتعاون مع مجموعة استشارية عالمية وبالتنسيق مع جمعية الصناعيين اللبنانيين، والتي من المتوقع انجازها خلال ثلاثة أشهر كحدّ أقصى. على أن هذه الورشة تتوافق مع تحسين هيكله الوزارة، باعتبار أن أي



السرية المصرفية

أقرّ مجلس النواب في جلسته التشريعية المنعقدة بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠٢٥ قانوني النقد والتسليف والسرية المصرفية. كان على جدول الأعمال مشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ١٠٣ الرامي إلى تعديل بعض أحكام قانون سرية المصارف الصادر عام ١٩٥٦، بالإضافة إلى المادة ١٥٠ من قانون النقد والتسليف. طُرح مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة ٧ من القانون المتعلق بسرية المصارف تاريخ ١٩٥٦ والمادة ١٥٠ من قانون النقد والتسليف تاريخ ١٩٦٣/٨/١ المعدل بموجب القانون الرقم ٣٠٦ تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٨.

أقرّ مجلس النواب تعديل المادة ٧ (هـ) و(و) من القانون المتعلق بسرية المصارف. ويخوّل التعديل «الهيئات الرقابية والهيئات الناطمة للمصارف... طلب الحصول على جميع المعلومات المصرفية، من دون أن يُربط طلب المعلومات بأيّ هدف معيّن»، بما فيها «الحصول على أسماء العملاء» وتحليل الودائع «بخاصة لجهة استكشاف احتمال وجود شبهات بشأنها انطلاقاً من هوية صاحب الوديعة». كما أقرّ مجلس النواب تعديل أحكام المواد من ٢ إلى ٨ من «قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي» الذي يجيز لمصرف لبنان طباعة أوراق نقدية من فئات جديدة ٥٠٠ ألف ومليون ليرة ووضعها في التداول مع الحفاظ على حجم الكتلة النقدية في السوق.

التقرير السنوي لهيئة التحقيق الخاصة (SIC)

أعلنت هيئة التحقيق الخاصة في تقريرها السنوي أنّ عدد حالات تبييض الأموال المشتبه بها في لبنان قد وصل إلى ٦٢٠ حالة خلال العام ٢٠٢٤، منها ٧٣,٥٥٪ مصدرها جهات محلية و٢٦,٤٥٪ جهات خارجية.

في هذا السياق، قامت الهيئة بالتحقيق في ٥٧٢ حالة، فيما أبقت ٤٨ حالة أخرى قيد الدراسة. تبعاً لذلك، أمرت السلطات القضائية في لبنان برفع السرية المصرفية عن ١١٣ حالة، ٤٤ منها هي ذات مصدر محلي و٦٩ حالة ذات مصدر خارجي. أمّا بالنسبة لتوزيع حالات تبييض الأموال وفق الجرم الأصلي، فإنّ حالات «الإرهاب أو تمويل الإرهاب» قد شكّلت الحصة الأكبر (١٨,٩٥٪ أو ٨٣ حالة) من إجمالي حالات تبييض الأموال خلال العام ٢٠٢٤، تلتها حالات «تجارة المخدرات» (١٥,٧٥٪ أو ٦٩ حالة) «ثم الفساد» (١١,٤٢٪ أو ٥٠ حالة) والحالات المتعلقة بـ«الاحتيال» (١١,١٩٪ أو ٤٩ حالة).

بحسب التوزيع الجغرافي للإبلاغات التابعة لحالات تبييض الأموال في لبنان خلال العام ٢٠٢٤، يتبيّن أنّ الغالبية الساحقة (٦٧,٧٧٪؛ أي ١٤٣ إبلاغاً) المتعلقة بحالات تبييض أموال تركّزت في العاصمة بيروت، تلتها منطقة جبل لبنان (١٣,٢٧٪ أي ٢٨ إبلاغاً) والجنوب (٦,٦٤٪ أي ١٤ إبلاغاً) والبقاع (٥,٢١٪ أي ١١ إبلاغاً) والشمال وعكار (٣,٣٢٪ أي ٧ إبلاغات).



هيمنة الدولار والدين العام الأميركي

الولايات المتحدة ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما جمعته من إيرادات، وأنفقت على مدفوعات الفوائد أكثر مما أنفقت على الدفاع الوطني. وخلال العام المقبل، سيتعين على المسؤولين تجديد ديون بقيمة تقارب ٩ تريليونات دولار (٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). أصبح هذا الامتياز مهدداً الآن. ومن المرجح أن تُسبب رسوم ترامب الجمركية ضرراً اقتصادياً أعمق في الولايات المتحدة منه في أي مكان آخر. كما أنها تكشف عن تعسفية وتقلبات في عملية صنع السياسات الأميركية. لا أحد يستطيع التنبؤ بمصير الرسوم الجمركية خلال أسبوع. الشعور بالقلق يتجاوز الاقتصاد. وبات العديد من الإجراءات التي يتخذها الرئيس ترامب يُهدد المعايير التي بُني عليها المجتمع الأميركي. لذا، لم يعد من الصعب تخيل سيناريوهات قائمة. كمحاولة الرئيس التلاعب بالبيانات الاقتصادية على سبيل المثال، أو إلغاء استقلالية بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمر الذي يبدو سيئاً للغاية كون البنك مسؤول عن مكافحة التضخم. لقد مرّ الاقتصاد بسنوات عديدة من ارتفاع الأسعار، ويواجه ارتفاعاً آخر بسبب الرسوم الجمركية. في ١١ نيسان، توقع رئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك معدل تضخم يراوح بين ٣,٥٪ و٤٪ هذا العام؛ وكشف استطلاع أجرته جامعة ميشيغان أن المستهلكين يتوقعون ارتفاع الأسعار بنسبة ٦,٧٪ خلال العام المقبل، وهو أعلى معدل منذ عام ١٩٨١. لا عجب أن المستثمرين قلقون. ومع ذلك، يسعى الجمهوريون إلى تمديد التخفيضات الضريبية المطبقة كما لو أن الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة غير مشكوك بها. في ١٠ نيسان، أقرّ مجلس النواب مشروع الموازنة بعد أن أضاف إليه مجلس الشيوخ ٥,٨ تريليون دولار إلى العجز على مدى السنوات العشر المقبلة. وهذا أكثر، من حيث القيمة النقدية، من التخفيضات الضريبية التي أجراها ترامب في ولايته الأولى، والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، ومشاريع قوانين التحفيز والبنية التحتية

في تسعينات القرن الماضي، شهدت اليابان أسوأ أيام أزمت الأسواق، مما أدى إلى خسارة ثلاثية ياسو (Triple yas)، أي انخفاض في أسواق الأسهم، وارتفاع في عوائد السندات، وتراجع في قيمة العملة. والآن، على الولايات المتحدة أن تتحمّل هذا المزيج. ورغم أن قرار الرئيس دونالد ترامب بوقف الرسوم الجمركية قد وفر فترة راحة قصيرة، إلا أن Triple yas قد عاد بشكل غير مرغوب فيه. وأكثر ما يثير القلق مؤخراً هو تحركات أسواق السندات والعملات. منذ الأول من نيسان ٢٠٢٥، انخفض الدولار بأكثر من ٤٪ مقابل سلة من العملات الرئيسية، بالتزامن مع ارتفاع عوائد سندات الخزنة لأجل عشر سنوات بنسبة ٣,٠٪. في اليابان، ارتبطت Triple yas بالتراجع الوطني. إلا أن التخلي عن جميع الأصول الأميركية يمثل خسارة أكبر بكثير. ذلك لأن الدولار وسندات الخزنة الأميركية يشكّلان ملاذاً عالمياً، وقد بُني النظام المالي العالمي على افتراض أنهما آمنان. لو ارتفعت عائدات السندات نتيجة نمو اقتصادي أميركي أقوى، لكان ذلك أدّى إلى ارتفاع قيمة الدولار الأميركي. لكن انخفاض قيمة الدولار يُشير إلى قلق المستثمرين بشأن استقرار الاقتصاد الأميركي. يُمثل هذا تكراراً مُقلقاً لنمط ساد في بريطانيا بعد الميزانية المُصغرة (mini-budget) الكارثية التي أقرتها ليز تروس (Liz Truss) عام ٢٠٢٢، والتي وعدت بتخفيضات ضريبية باهظة. ورغم أن رسوم ترامب الجمركية تُموّل الحكومة، إلا أن هذه الإيرادات قد تتضاءل مقارنةً بالمدفوعات الأعلى التي يتطلبها ارتفاع عائدات السندات. علاوة على ذلك، تعاني الميزانية الأميركية بالفعل من وضع مُزْمِر. فالطلب العالمي على الدولار وسندات الخزنة الأميركية مكنّا من وضع ميزانية أكثر إنفاقاً من تلك التي أشعلت الأزمة في بريطانيا. تُعرف هذه الوضعية الخاصة بالامتياز الباهظ (exorbitant privilege). بلغ صافي قيمة ديون الحكومة الفيدرالية حوالي ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، أنفقت

ففي السنوات الأخيرة، حذر خبراء الاقتصاد من أن الامتياز الباهظ، بتخفيض تكلفة الاقتراض، قد يدفع الولايات المتحدة إلى تحمّل ديون كثيرة، مما يجعل النظام المالي الذي يعتمد على الدولار هشاً وعرضاً للانهايار. وبناءً على هذه النظرية، قد ينهار، تماماً كما حدث مع ربط الدولار بالذهب عام ١٩٧١، عندما انهار نظام Bretton Woods لأسعار الصرف الثابتة.

المراجع: الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist
14 April 2025 The currency's dominance enables very high debts and deficits, meaning a plunge might spell disaster.

الرئيس جو بايدن مجتمعةً. ويخطط أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون لتسجيل مشروع قانون ميزانيتهم مقابل خط أساس «السياسة الحالية» - أي التظاهر بأن التخفيضات الضريبية السابقة لترامب دائمة بالفعل. وستجعل النتيجة توقعات نسبة الدين الأميركي إلى الناتج المحلي الإجمالي قائمة حقاً. وتحذر لجنة الميزانية الفيدرالية المسؤولة من أن وتيرة زيادة النسبة قد تتضاعف. قد تُجبر تحركات السوق على إجراء المزيد من التصحيحات في المسار، سواءً من قبل ترامب أو الكونغرس. في ١١ نيسان، أعتت الإدارة الهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية من الرسوم الإضافية المفروضة على الصين. ولكن ربما يكون الضرر البالغ قد وقع بالفعل.



نحو تقاعد... خال من القلق

الناشئة أكثر قوّة بينما تُواجه الاقتصادات المتقدّمة حالة من الركود.

تؤكد ميتشل أنّ الناس يحتاجون إلى التخطيط للتقاعد مبكراً وفهم مفهوم «مخاطر طول العمر» - العيش لفترة أطول من المتوقع. العديد من الأفراد، خاصّة الذين يفتقرون إلى الثقافة المالية، يُقلّون من تقدير المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، ممّا يؤدي إلى قلة المدّخرات والتقاعد المبكر. تُشير أبحاث ميتشل أيضاً إلى أنّ عدداً كبيراً من كبار السن لم يُخطّطوا للتقاعد أو لم يتخذوا تدابير لمواجهة مخاطر نفاد مدّخراتهم.

مع التغيّرات في سوق العمل، وخاصّة الانتقال من الوظائف الطويلة الأجل إلى أسواق العمل الأكثر مرونة، أصبح الأفراد مسؤولين بشكل متزايد عن تخطيط تقاعدهم بأنفسهم. وأدّى هذا التحوّل إلى تراجع في أنظمة التقاعد التي يُديرها أصحاب العمل، ممّا دفع المزيد من الناس للاعتماد على المدّخرات الشخصية والحوافز الحكومية.

أوليفيا س. ميتشل، الخبيرة الاقتصادية والرائدة في بحوث التقاعد، تُناقش الآثار المالية لزيادة متوسط العمر المتوقع وكيفية تأثيره على تخطيط التقاعد. نشأت ميتشل في أسرة من الاقتصاديين، حيث تعرّفت على المبادئ الاقتصادية منذ صغرها. تُشير ميتشل إلى أنّه على عكس الأجيال السابقة التي تمّتعت باقتصاد قوي وأنظمة تقاعد موثوقة، فإنّ المتقاعدين اليوم يُواجهون واقعاً مختلفاً مع زيادة العمر ووجود تحديات اقتصادية.

مع زيادة متوسط العمر المتوقع، يحتاج عدد أكبر من كبار السن إلى الرعاية، ممّا يزيد من الأعباء المالية على الأسر والمجتمعات. تُشير ميتشل إلى أنّ السكان المسنّين في تزايد سريع، وأنّ الهياكل الاقتصادية مثل الضمان الاجتماعي تُواجه ضغوطاً. وتعتقد أنّه على الرغم أنّ الناس يعيشون لفترات أطول وبصحة جيّدة، فإنّ هذا التحوّل الديموغرافي سيؤدّي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي مع بداية سحب الأفراد الأكبر سنّاً لمدّخراتهم. علاوة على ذلك، ستُصبح الاقتصادات

منتجات مالية معقدة وتطبيقات الهواتف، التي قد تُضلل الأجيال الأصغر والأكبر سنًا، مما يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات مالية سيئة.

وأخيراً، تدعو ميتشل إلى تبني شعار الذي صاغته باربرا جودج Barbara Judge، الرئيسة السابقة لنظام التأمين التقاعدي في بريطانيا: «اعمل لفترة أطول، وادخر أكثر، وتوقع أقل». في الخلاصة، يجب تشجيع الناس على الاستمرار في العمل طالما كانوا قادرين، ومواصلة التعلم المالي، والتخطيط لتقاعد طويل لضمان عدم نفاذ المال في سنواتهم الأخيرة.

المرجع: صندوق النقد الدولي - مجلة التمويل والتنمية.

يجب على الحكومات تشجيع الأفراد على ادّخار المزيد للتقاعد من خلال الحوافز الضريبية، لكن هناك توتراً بسبب قدرة أصحاب الدخل المرتفع على الادخار مقارنة بالذين يعانون من تدني الدخل. تتحدّث ميتشل أيضاً عن أساليب مبتكرة مثل «نظام الادخار عبر الياصيب» في المملكة المتحدة، الذي يشجّع الناس على الادّخار من خلال مكافأتهم بفرصة للفوز بجوائز كبيرة.

تعد الثقافة المالية المتزايدة أمراً بالغ الأهمية لتحسين التخطيط للتقاعد. وتُشيد ميتشل بالمبادرات مثل دروس الثقافة المالية في المدارس، التي أظهرت تأثيرات إيجابية على سلوكيات الأفراد الماليّة. ومع ذلك، تشعر بالقلق من انتشار الممارسات المالية الاستغلالية، وخاصة في شكل





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

